

معه، وذلك شيئان أحدهما : ألا يتقدم الواو إلا مفرد نحو : أنت ورأيك، وكل رجل وضيئته، والرجل وأعضاها، ثانيهما : أن يتقدم الواو جملة غير متضمنة معنى فعل نحو قولنا : أنت أعلم ومالك والمعنى بما لك وهو عطف على «أنت» ونسبة العلم إليه مجاز.

وإذا كانت المسألة محددة بالنسبة لترجيح العطف على النصب، فهناك مواضع يجوزُ السيوطي فيها الحالتين معاً فما يجوز فيه العطف والمفعول معه على الواو، وذلك إذا أكد ضمير الرفع المتصل نحو : ما صنعت أنت وإياك، حيث لم يصلح «مع» موضع الواو، ولا يتسلط الفعل السابق على تالي الواو. وامتنع العطف والمفعول معه معاً، واضمر فعل صالح لنصب ما بعد الواو وكقوله ... وزججن الحواجب والعيونا. لأن «زججن» غير صالح للعمل في العيون، وموضع الواو غير صالح «مع» فيقدر و«كلن» وإنما يعد هذا قسماً منفصلاً لأنه حيثئذ ليس من أقسام الباب.

وفي إطار استخدام المعيار الدلالي لتحديد مسميات أبواب النحو، فرق الدكتور شوقي ضيف بين أبواب المفعول المطلق والحال والتمييز والمفعول معه بطريق غير مباشر حيث تناول المسألة في إطار ما شغله من تحديد تعريفات دقيقة لهذه الأبواب النحوية، فأسهم في علاج الاشتباه ففى أداء المكون التركيبي لوظيفته النحوية التي حددها له نظام اللغة من ناحية والناطق العربي من ناحية أخرى فقد عرف ابن هشام في كتابه: «أوضح المسالك» المفعول المطلق بقوله: «اسم يؤكد عامله أو يبين نوعه أو عدده، وليس خبراً ولا حالاً». وجمع الخبر والحال معه في هذا التعريف يؤكد أن دلالة كانت مضطربة على الأقل في ذهن بعض النحاة (١) لأن لكل من الخبر والحال دلالة تخالف دلالة المفعول المطلق، مخالفة جوهرية، والنحاة يذكرون أن المفعول المطلق قد يكون مؤكداً لعامله إذا كان مصدرًا من نفس بنيته مثل «جلس جلوساً - لعب لعباً ونام نوماً».

(١) تجديد النحو، د. شوقي ضيف، ص ٣٠-٣١.